

الزواج وفقاً لمجموعة قوانين الكنائس الشرقية وللتعليم المسيحي للكنيسة الكاثوليكية / الخوري عبدو يعقوب. — في : Revue juridique de l'USEK : — (1995) N° 4 ص. ٣٩-٦٠ .

I. الزواج (القانون الكنسي). III. العائلات. II. الزواج (المسيحية) — قوانين وتشريعات.

PER L1311 / FD56574P

الزواج وفقاً لمجموعة قوانين الكنائس الشرقية وللتعليم المسيحي للكنيسة الكاثوليكية

بقلم

الخوري عبدو يعقوب

قاضي في المحكمة الاستئنافية البطريركية المارونية
أستاذ الحق القانوني في جامعة الروح القدس-الكسليك

المقدمة

التحديد في الكنيسة الكاثوليكية: إنّ خير ما نبدأ به هذا اللقاء حول الزواج في الكنيسة الكاثوليكية هي الصلاة التي نرفعها كعائلة مجتمعة باسم المسيح قائلين: «أعطنا ربي أن ننمو نظيرك بالنعمة والقامة والحكمة، فتكون عائلاتنا مدرسة إيمان وصلاة وحياء حب وفرح ورجاء وسلام وتجدد مستمر. لك المجد الى الأبد. آمين».

في هذه السنة، سنة ١٩٩٤، تحتل العائلة مكاناً مرموقاً في المجتمع الدولي وفي المجتمع الكنسي حيث أعلنت الامم المتحدة هذه السنة «السنة العالمية للأسرة»، وقد تبنت الكنيسة الكاثوليكية هذه الفكرة وقد أعلن قداسة الحبر الأعظم، البابا يوحنا بولس الثاني، في السادس من حزيران ١٩٩٣ سنة العيلة العالمية في الكنيسة متمنياً أن تبقى العائلة برفقة المسيح تتغلب على «حضارة الموت» لتعيش «حضارة الحياة». وقد اتخذ من الاسرة موضوع يوم السلام العالمي في أول كانون الثاني ١٩٩٤ وهو «من العائلة يولد سلام العائلة البشرية». في الكنيسة المارونية وبمناسبة مسيرة السينودس من أجل لبنان التي

هي مسيرة تجدد «بروحه نتجدد» وانسجاماً مع الامم المتحدة والخبر الأعظم، وجّه صاحب الغبطة مار نصرالله بطرس صفير، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، بمناسبة الصوم الكبير ١٩٩٤، رسالته التاسعة الى أبنائه الموارنة إكليروساً وعلمانيين وهي بعنوان «في العيلة المسيحية» وهي دراسة غنية حول ما «تتميّز به العائلة من قيم وما يمارسها أفرادها من فضائل وما يتهدّدها من مخاطر». وإنّ الجمع الرعوي من أجل لبنان الذي يهدف الى «استجماع الطاقات والارادات الطيبة لإعادة بناء مجتمع لبناني جديد» قد قام بفضل سيادة المطران بشاره الراعي، منسّق الأعمال التحضيرية للسينودس بتعبئة روحية وتوعية معمّقة حول شؤون الاسرة في الرعايا والمؤسسات وفي وسائل الاعلام بهدف حثّ الجميع على «أنّ مستقبل البشرية يمرّ عبر العائلة».

النتيجة الاولى من هذه النشاطات هي أنّ الكنيسة هي دائماً في مسيرة تجدد. إنّ التاريخ الكنسي الحديث سيذكر البابا يوحنا بولس الثاني بأنّه أعاد بعد الجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني تحديد القوانين في الكنيسة اللاتينية وفي الكنائس الشرقية، وقد حقّق تحديد التعليم المسيحي في الكنيسة الكاثوليكية جمعاء.

فقد أصدر هذا البابا العظيم في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٣ الارادة الرسولية «الشرائع المقدّسة» حول تحديد القانون في الكنيسة اللاتينية وعنوانه «مجموعة قوانين الكنيسة اللاتينية». وفي ٢٨ حزيران ١٩٨٨ أصدر الارادة الرسولية «الراعي الصالح» التي أعادت تنظيم الدوائر الرومانية وهي جزء مكمل للقانون اللاتيني ولقانون الكنائس الشرقية. وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٩٠ أصدر الارادة الرسولية «القوانين المقدّسة» حول مجموعة قوانين الكنائس الشرقية وقد حدّد دخول هذه المجموعة حيّز التنفيذ في أول تشرين الأول سنة ١٩٩١. أخيراً أصدر الارادة الرسولية «ودیعة الايمان» في ١١ تشرين الأول ١٩٩٢ حول التعليم المسيحي الجديد للكنيسة الكاثوليكية. مع ورشة التجديد هذه التي اشتركت فيها جميع القوى الحیة في الكنيسة ابتداء من الرأس حتى القاعدة يكون قد اكتمل التنظيم الكنسي الجديد بكامله الذي ابتداءً مع الجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني لكي تتمكن الكنيسة من انطلاقة جديدة مع ابتداء الالف الثالث للمسيح.

فما هو التعليم الجديد حول سر الزواج من خلال القانون الجديد ومن خلال التعليم المسيحي الجديد؟

١- الزواج

١-١ : تحديد الزواج

«الوثاق الزوجي، الذي ينشئ به الرجل والمرأة شركة حياة شاملة يهدف بطبيعته الى خير الزوجين وإنجاب البنين وتربيتهم، وقد رفعه السيد المسيح بين المعمدين الى درجة السرّ» (ق ٧٧٦ بند ١). إنّ هذا القانون قد استوحى من المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني ويضع جميع غايات الزواج في مستوى واحد. هذا التحديد ينطبق على كل زواج. إنّ السيد المسيح قد جعل «من كلّ زواج صحيح بين الاشخاص المعمدين سرّاً من أسرار الكنيسة، فيه يتحد الزوجان على شبه الاتحاد القائم بشكل غير قابل الانحلال بين المسيح والكنيسة، فيتقدسان ويتقويان بفعل نعمة السرّ فيهما» (ق ٧٧٦ بند ٢). أمّا خواص الزواج الجوهرية فهي «الوحدة واللاإنحلالية» وهاتان الصفتان تنالان قوة خاصة في الزواج المعقود بين زوجين معمدين، بفعل السرّ، الذي ارتقى بهما الى مستوى أسرار الكنيسة (ق ٧٧٦ بند ٣)، في هذه النظرة تظهر لنا عظمة الزواج الذي أصبح مدعاة للقداسة كسائر أسرار الكنيسة، وإنّه وسيلة للتقديس.

والقانون الجديد يقرّ مبدأ المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات، فالقانون ٧٧٧ يقرّ مبدأ عاماً وهاماً في الدين المسيحي لم يكن مذكوراً سابقاً وهو مبدأ المساواة «كلّ من الزوجين يملك الحق والواجب المتساوي بما يخص الشراكة في الحياة الزوجية». في هذا الاقرار انعكاس لحقوق الانسان وبالتالي يحق لكلّ انسان أن يتزوج ما لم يمنعه الشرع من ذلك (ق ٧٧٨). نستنتج من ذلك إنّ القانون الجديد قد بني على معطيات ببليية لم تكن ظاهرة في السابق.

٢-١ : الزواج في المخطط الالهي

الخلق، عهد الخطيئة، تعليم الشريعة، تعليم المسيح: إنّ القانون الجديد والتعليم المسيحي الجديد قد أخذوا عصارة الفكر الببلي ووضعاها بصيغة قانونية رعية.

يبدأ الكتاب المقدّس «بخلق الرجل والمرأة على صورة الله ومثاله» وينتهي برؤية «عرس الحمل»: «لنفرح ونبتهج! ولنمجد الله لأنّ عرس الحمل قد حان وتزينت عروسه

وخوّلت أن تلبس الكتان الأبيض الناصع... ثم قال لي الملاك: «أكتب: طوبى للمدعوين الى وليمة عرس الحمل» (رؤيا ١٩، ٧-٩). إنّ الكتاب المقدّس يحدّثنا من بدايته حتى نهايته ومن طرف الى آخر عن الزواج «وسره»، وعن المؤسسة الزوجية وعن مبدأ الزواج وغايته وعن الانجازات المختلفة التي تحقّقت به عبر تاريخ الخلاص الطويل وعن المصاعب التي سببتها الخطيئة وعن تجديد الزواج «في المسيح يسوع»، حيث «أنّ المرأة تظلّ مرتبطة بزوجها ما دام حياً، فإن مات زوجها أصبحت حرة تتزوج من شاءت، ولكن زواجا في الرب» (١ قور ٧، ٣٩).

- الزواج في ترتيب الخلق: «لقد أسس الخالق وجّهز بشرائع خاصة تلك الشركة العميقة في الحب والحياة التي يؤلفها الزوجان... فالله نفسه واضع الزواج» (فرح ورجاء ٤٨). إنّ الدعوة للزواج مقدّمة بطبيعة الرجل وبطبيعة المرأة وذلك عند انبثاقهما من يد الخالق. الزواج ليس مؤسسة انسانية محضة ولكن مؤسسة الهية لذلك رغم تبدل الثقافات والأنظمة الاجتماعية والتيارات الروحية فإننا نلاحظ بعض السمو والعظمة لمفهوم الاتحاد الزوجي لدى كافة الشعوب.

بالحب خلق الله الانسان ودعاه أيضاً الى الحب، هذا الحب الذي هو الدعوة الاساسية والجوهرية لكل كائن بشري. خلق الانسان على صورة الله ومثاله، والله هو الحب المطلق، وقد خلق الله الانسان رجلاً وامراً، والحب المتبادل بين الرجل والمرأة يصبح صورة للحب المطلق والدائم الذي بواسطته يحب الله الانسان، وإنّ هذا الحسن جداً في عيني الخالق. إنّ هذا الحب الذي باركه الله معدّ ليثمر ويتحقق في العمل المشترك للمحافظة على الخليقة يشترك فيه الله والانسان لذلك قال الله: «أنموا واكثروا واملاؤا الارض واخضعوها» (تكوين ١، ٢٨).

يؤكد الكتاب المقدّس أنّ الله قد خلق الرجل والمرأة الواحد للآخر: «لا يحسن أن يكون الانسان وحده، المرأة عظم من عظمه»، يعني ذلك عوناً بإذائه وبجانبه، أعطيت له عوناً وهي تمثّل الله الذي هو عون الانسان. «لذلك يترك الرجل ابيه وأمه ويلزم امرأته ويكونان جسداً واحداً» (تكوين ٢، ١٨-٢٥). إنّ ذلك يعني أنّ هناك وحدة دائمة بين حياة الرجل وحياة المرأة، أي بين الحياتين. إنّ السيّد المسيح ذاته قد بيّن ذلك عندما كان

يُذكر بمحطّط الله الخالق منذ البداية عندما قال: «فليس هما اثنين بعدد، ولكن جسد واحد» (متى ١٩، ٦).

- **عهد الخطيئة:** إنّ الانسان من طبعه يجري اختبار الشر والخير في داخله ومن حوله، والانسان قد أجرى هذا الاختبار في العلاقات التي قامت بين الرجل والمرأة. إنّ اتحاد الرجل بالمرأة مهّد بالخلافات وبروح التسلط والخيانة والحسد، ومهّد بالخلافات التي يمكن أن تصل الى حدّ الحقد والانفصال والقطيعة. هذه الفوضى وفقاً للكتاب المقدس لا تأتي من طبيعة الرجل ولا من طبيعة المرأة ولا من طبيعة علاقتهما ولكن تأتي من أثر الخطيئة ومفاعيلها. إنّنا نعلم أنّ الخطيئة هي قطع العلاقة مع الله وبالتالي إنّ الخطيئة الاولى أي الاصلية لها نتيجة أوليّة وهي قطع علاقة الوحدة بين الرجل والمرأة. الحب المتبادل بين الرجل والمرأة وهو بمجد ذاته عطاء من قبل الخالق ويتحوّل في ظلّ الخطيئة الى علاقة تسلّط وشهوة؛ والدعوة الجميلة، دعوة الرجل والمرأة التي تهدف الى المساهمة في عملية الخلق وفي الإخصاب والتكاثر والولادة والانجاب والتسلط على الارض في ظل الخطيئة قد شوّهت فكان الالم في الولادة وعرق الجبين في العمل للحصول على الخبز «بالالم تلدين البنين... بعرق وجهك تأكل خبزاً حتى تعود الى الارض التي أخذت منها لأنك تراب والى التراب تعود» (تكوين ٣، ١٦-١٩). رغم كلّ ذلك، إنّ النظام المتأّتي من عملية الخلق يبقى صامداً ومستمراً رغم ما أصابه من انتكاسات واهتزازات بسبب الخطيئة، وهنا يأتي دور نعمة الله ورحمة الله اللامتناهية، فلم يرفض الله إعطاء الانسان من هذه النعمة لكي يداوي اثر جراح الخطيئة. بدون هذه المساعدة من قبل الله للانسان بواسطة النعمة لا يمكن للرجل والمرأة تحقيق الوحدة في حياتهما، هذه الوحدة التي منذ «البدء» خلقهما الله لتحقيقها (تكوين ٣، ١٦-١٩).

- **تعليم الشريعة:** لم يترك الله الانسان الخاطيء وذلك بسبب رحمته الالهية. الألم «ألم الولادة وألم عرق الجبين في العمل» يشكّل الدواء الشافي لتتائج الخطيئة بعد السقطة. الزواج يصبح وسيلة للانسان لكي يحارب الانانية واللذة وينفتح على العطاء وبذل الذات. إنّنا نلاحظ أنّ العقيدة حول وحدة الزواج وعدم انفصامه قد تطورت نحو الأفضل ابتداء من الشريعة القديمة حتى العهد الجديد، إنّ تعدّد الزوجات في عهد البطارقة والملوك كانت عادة متأصلة في الشعب ولكن مع الشريعة التي أعطها الله

لموسى، هذه الشريعة كانت تهدف الى حماية المرأة من تحكّم وتسلّط الرجل، رغم أنّ هذه الشريعة تحمل في طيّاتها «قساوة القلب» قلب الرجل، اذا سمح موسى بطلاق المرأة (متى ١٩، ٨). وقد لعب الانبياء دوراً في التوعية حيث حضروا ضمير الشعب المختار لكي يتفهّم عظمة وحدة الزواج وعدم انفصامه وقد شرح الانبياء أنّ العهد بين الله وإسرائيل هو كصورة للحب الزوجي المتصف بالامانة والاستثارية. وإننا نلاحظ أنّ بعض أسفار العهد القديم، كسفر راعوت وسفر طوبيا، تشهد على عظمة الزواج والامانة الزوجية وحنان الزوجين، وإنّ التقليد قد رأى في سفر نشيد الأناشيد الصورة العميقة والجميلة للحب الانساني الذي يعكس حب الله الخالق وهو «حب أقوى من الموت» (نشيد الأناشيد ٨، ٦-٧).

- **تعليم المسيح:** أجرى السيّد المسيح أولى عجائبه في مطلع حياته العلنية. عطلب من والدته عند حضور حفلة عرس قانا الجليل (يوحنا ٢، ١-١١). إنّ الكنيسة ترى أهمية كبرى لحضور المسيح في عرس قانا الجليل، إنّ الكنيسة ترى في هذا الحضور أنّ المسيح اراد أن يبيّن أهمية الزواج وهكذا يصبح الزواج علامة فعّالة لحضور المسيح.

علم المسيح بوضوح وبدون أي التباس ما هو معنى اتحاد الرجل بالمرأة كما أراد ذلك الخالق منذ الابتداء وإن الاذن الذي أعطاه موسى للطلاق أعطي فقط لقساوة القلب. أكّد المسيح أنّ الاتحاد الزوجي بين الرجل والمرأة هو اتحاد مستمر لا انفصام فيه، إنّ الله قرّر ذلك بذاته: «لا يفرّقن الانسان ما جمعه الله» (متى ١٩، ٦)، في هذه الآية إشارة واضحة وصريحة الى عدم انحلال زواج «ما جمعه الله لا يفرّقه إنسان». لقد شدّد المسيح على عدم انفصام الزواج ولم يرد من خلال ذلك أن يحمل الأزواج حملاً «ثقيلاً» ولكنه أراد أن يعيد النظام الذي كان قبل الخطيئة، فعندما يتبع الأزواج المسيح وينكرون ذاتهم ويحملون صليبهم، عند ذلك، يمكنهم فهم معنى الزواج وعيش هذا الزواج بمساعدة المسيح. لأنّ نعمة سرّ الزواج المسيحي هي ثمرة لصليب المسيح ينبوع كلّ حياة مسيحية. هذا ما أراد بولس الرسول أن يحقّقه عندما قال: «أيّها الرجال أحبّوا نساءكم كما أحب المسيح الكنيسة وضخّى بنفسه من أجلها ليقدّسها ويطهرها» (أفسس ٥، ٢٥-٢٦). مضيفاً «لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلزم امرأته فيصير الاثنان جسداً واحداً... إنّ هذا السرّ لعظيم وأعني به سرّ المسيح والكنيسة» (أفسس ٥، ٣١-٣٢).

إنّ الحياة المسيحية تحمل اثر محبة المسيح لكنيسته وكذلك الزواج الذي يمنح النعمة كونه سرّاً من أسرار العهد الجديد يصبح وسيلة تقديس للزوجين.

١-٣ : البتولية في سبيل الملكوت

إنّ السيّد المسيح هو أساس كلّ حياة مسيحية، العلاقة مع المسيح تأخذ المكان الأول بين شتى العلاقات العائلية والاجتماعية. منذ أن تأسست الكنيسة كان هناك رجال ونساء قد تخلّوا عن حسنات الزواج لكي يتمكنوا من الالتحاق «بالحمل» حيث يذهب، لكي يهتموا برسالة المسيح الذي دعى البعض ليتبعوه في هذا العالم.

سرّ الزواج وسرّ البتولية من أجل الملكوت، ملكوت الله، هما في المسيح ذاته الذي يعطي المعنى الحقيقي للسرّين والذي يعطي النعمة لكي يتمكن الإنسان من العيش وفقاً لإرادة المسيح.

٢-٢ : الاحتفال بالزواج

إنّ الزواج هو حقيقة كنسية، الزواج السرّ هو عمل ليتورجي، الزواج يدخل في النظام الكنسي ويولد حقوق وواجبات بين الأزواج وبينهم وبين الأولاد في الجماعة الكنسية.

هذا أطول فصل من فصول نظام الزواج الجديد: فالموضوع دقيق ومتشابك بسبب تعدّد الطوائف في المكان الواحد، مما قد يعرّض الزواج للبطلان بسبب بطلان الصيغة المفروضة شرعاً.

٢-١ : المبدأ العام (ق ٨٢٨)

القانون ٨٢٨ ينص على «أنّ الزوجات الصحيحة هي حصراً تلك التي تعقد برتبة مقدّسة أمام الرئيس الكنسي المحلي أو خوري المحلّة أو كاهن آخر حصل من واحد منهما على سلطان بركة الاكليل، وبحضور شاهدين على الأقلّ».

أ- الرتبة المقدّسة تتحقق بوجود الكاهن حاضراً «ومباركاً» الاكليل (ق ٨٢٨ البند ٢).

ب- حدود الولاية: جاء في القانون ٨٢٩ البند ٣: أنّه يحق للبطريرك بحكم وظيفته أن يبارك بنفسه الاكليل في أنحاء العالم كلّ، شرط أن يكون أحد المتعاقدين على الأقل تابِعاً للكنيسة أي للطائفة التي يرأسها. هذا امتياز شخصي ولا يجوز تفويضه. ما عدا البطريرك يحق للرئيس الكنسي المحلي والخوري المحلّة، بعد تنصيبهما رسمياً، وفي قيامهما شرعاً بوظيفتهما، أن يباركا الاكليل بشكل صحيح، ضمن حدود منطقة ولايتهما، وأياً كان المكان ضمن تلك الحدود، سواء كان المتعاقدان خاضعين لهما أم لا، شرط أن يكون أحد المتعاقدين على الأقل من أبناء طائفتهما (ق ٨٢٩ البند ٣).

أمّا اذا كان الرئيس الكنسي أو الخوري من ذوي الولاية الشخصية فيحقّ لهما منح بركة الاكليل بشكل صحيح اذا كان أحد الفريقين على الأقل من طائفتهما وضمن حدود ولايتهما (ق ٨٢٨ البند ٢).

٢-٢ : شروط صحة التفويض (ق ٨٣٠)

يحقّ للرئيس الكنسي المحلي أو الخوري الرعية، في إطار قيامهما شرعاً بوظيفتهما، أن يفوضا كهنة آخرين من أيّ طائفة، بما فيها الطائفة اللاتينية، ليباركوا اكليلاً واحداً معيناً ضمن حدود منطقة ولايتهما (ق ٨٣٠ البند ١). أمّا إعطاء تفويض عام ببركة الاكليل فإنّه محفوظ للرئيس الكنسي المحلي دون خوري الرعية (ق ٨٣٠ البند ٢) وعلى كلّ حال فإنّ إعطاء التفويض، لكي يكون صحيحاً، يجب أن يوجّه لكهنة معينين صراحة. واذا كان التفويض عمومياً شاملاً فيجب أن يتمّ كتابة. وفي القانون الجديد لا يحقّ للكهنة المفوض أن يفوض غيره.

٢-٣ : شروط جواز منح بركة الاكليل

لكي يكون منح بركة الاكليل جائزاً يشترط (ق ٨٣١):

أ- أن لا يبارك الاكليل قبل أن يتحقق أنّ أحد الفريقين على الأقل له مسكن أو

شبه مسكن أو إقامة شهر أو إقامة فعلية (إذا كان الفريق مشرّداً) ضمن حدود منطقة ولايته.

ب- في حال تعذّر الاجراءات الواردة سابقاً، الحصول من الرئيس الكنسي المحلي أو من خوري الرعية حيث لأحد الطرفين مسكن أو شبه مسكن على اذن لاجراء الاكليل، ما لم يتعذّر ذلك لسبب وجيه.

ج- يمكن الاحتفال بالاكليل حتى في مكان خاضع حصراً لطائفة أخرى ما لم يرفض ذلك صراحة الرئيس الكنسي الذي له سلطة على هذا المحل. في القانون القديم اذا بارك كاهن الاكليل في كنيسة طائفة أخرى دون الحصول على ترخيص من المسؤول عن الكنيسة كان الاكليل باطلاً. أمّا في القانون الجديد فالاكليل باطل فقط اذا عارض الرئيس الكنسي المحلي استخدام كنيسته.

د- يعقد الزواج أمام خوري رعية العريس، ما لم ينص الشرع الخاص على خلاف ذلك أو كان هناك عذر صوابي؛ في غياب أي كاهن مؤهل لمنح بركة الاكليل (ق ٨٣٢)؛ اذا تعذّر وجود كاهن مؤهل لمنح بركة الاكليل أو تعذر الذهاب اليه دون مشقة جسيمة، يحقّ لطالبي الزواج أن يعقدا زواجهما بشكل صحيح وجائز أمام شهود فقط، وذلك في حالة خطر الموت أو اذا توقّعا توقّعاً معقولاً أنّ تلك الحالة سوف تدوم شهراً على الأقل.

اذا تمّ الزواج أمام شهود فقط يطلب من المتزوجين بهذه الطريقة أن يسعيا للحصول على بركة كاهن بأقرب فرصة ممكنة. في هذه الحالة يحقّ للكهان الغير كاثوليكى أن يبارك الاكليل.

والقانون ٨٣٣ يقول أنّه اذا تعذّر على زوجين من أبناء احدى الكنائس الشرقية الارثوذكسية الحصول على كاهن من طائفتهم ليبارك إكليلهما، يجوز للرئيس الكنسي المحلي الكاثوليكي أن يفوض أي كاهن كاثوليكي ليبارك هذا الاكليل اذا طلب منه ذلك عفويّاً. على أن تتوفّر جميع الشروط

اللازمة لصحة الزواج وجوازه. وفي هذه الحال يطلب من الكاهن المعين أن يستأذن السلطة الارثوذكسية قبل إعطاء البركة إن أمكن.

٢-٤ : الزواجات المختلطة (ق ٨٣٤)

إن صيغة الزواج الموصوفة أعلاه هي إلزامية كلّ مرة يكون فيها أحد الفريقين على الأقل قد نال العماد في الكنيسة الكاثوليكية أو قبل فيها. أمّا اذا كان أحد الفريقين منتبياً الى احدى الكنائس الشرقية الكاثوليكية والآخر منتبياً الى احدى الكنائس الشرقية غير الكاثوليكية، فصيغة الزواج الكاثوليكية لا تكون ملزمة إلّا من باب الجواز؛ أمّا من حيث صحة الزواج فيكفي بركة الاكليل من قبل أي كاهن.

٢-٥ : التفسيح من صيغة الزواج (ق ٨٣٥)

محفوظ للكرسي الرسولي الروماني، وأيضاً للبطريرك على أن لا يستعمل هذا الحق إلّا لأسباب قاهرة.

٢-٦ : الاحتفال بالاكليل (ق ٨٣٦)

يجب أن يتمّ حسب مراسيم الكتب الطقسية والعبادات المرعية، ما عدا حالات الضرورة. (من المستحسن أن يجري الاكليل خلال الذبيحة الالهية).

٢-٧ : الزواج بالوكالة (ق ٨٣٧)

ممنوع مبدئياً إلّا اذا سمح به الشرع الخاص.

٢-٨ : مكان وزمان بركة الاكليل

يجب أن يبارك الاكليل في الكنيسة الراعوية، ما لم يسمح راعي الابرشية أو خوري الرعية بمنحهما في معبد آخر. أمّا في غير معبد فلا تمنح إلّا بإذن راعي الابرشية. أمّا بخصوص الزمن يجب الرجوع الى الشرع الخاص بكل طائفة.

٩-٢ : الزواج السري (ق ٨٤٠)

إنَّ عقد زواج سري يفترض اذن راعي الابرشية، ويترتَّب عليه حفظ السرِّ من قبل المطران وخوري الرعيَّة والكاهن الذي بارك الاكليل والشهود والفريق الآخر. ولا يمنع هذا الاذن إلاَّ لأسباب قاهرة وخطيرة جداً. ويسجلّ هذا الزواج في سجل خاص يحفظ في ارشيف المطرانية السري.

١٠-٢ : تسجيل الزواج (ق ٨٤١)

يجب على خوري الرعيَّة أن يسجل كل زواج في سجل الزواجات، مع ذكر أسماء العروسين والكاهن الذي بارك الاكليل والشهود والمكان والتاريخ والتفسيحات ومصدرها والتفويض وغيرها من الملاحظات.

وبعد ذلك يسعى خوري الرعيَّة الى تسجيل الزواج في سجلِّ العمدادات عنده أو في الرعيَّة التي نال فيها سرَّ العمد، ويحصل على إيصال ليتأكد أنَّ التسجيل قد تمَّ فعلاً. أمَّا اذا صحَّح الزواج أو أعلن بطلانه، فيجب تسجيل هذه التفاصيل أيضاً في سجلِّ الزواجات (ق ٨٤٢).

٣- الرضى الزوجي

طرفا الرضى في سرِّ الزواج هما رجل وامرأة قد حصلا على سرِّ العمد ويتمتعان بالحرية لعقد الزواج، فيتبادلان الرضى بحرية وحرية تعني:

- أن لا يتعرَّض طرفي العقد لأي إكراه
- أن لا يكون اي منع من قبل اي قانون طبيعي أو كنسي.

١-٣ : الموانع الزوجية (ق ٨٠٠-٨١٢)

الموانع المبطلّة للزواج وعددها ثلاثة عشر مانعاً:

١- مانع السن (ق ٨٠٠)

باطل الزواج الذي يعقده الرجل قبل إتمام السنة السادسة عشرة من عمره

والفتاة قبل الرابعة عشرة. ويجوز للشرع الخاص أن يفرض سناً أكبر، ولكن ذلك لا يبطل الزواج بل يجعله فقط غير جائز.

٢- مانع العجز (ق ٨٠١)

العجز السابق والمؤبد، سواء كان من قبل الرجل أم المرأة، مطلق كان أم نسبياً، يبطل الزواج بحكم الحق الطبيعي نفسه. (العقم لا يحول دون عقد الزواج؛ لا يفسح من العجز لأنه من الحق الطبيعي).

٣- مانع الوثاق (ق ٨٠٢)

باطل من يعقد زواجا وهو مقيد بزواج سابق (مانع الهي).

٤- مانع اختلاف الدين (ق ٨٠٣)

باطل زواج المعمد مع غير المعمد (يجوز التفسيح مع شروط).

٥- مانع الدرجة (ق ٨٠٤)

باطل زواج من كان حاصلاً على سرّ الدرجة (درجة الشّماسية على الأقل).

٦- مانع النذر (ق ٨٠٥)

يطال كلّ من أبرز نذر العفة المؤبد في مؤسسة رهبانية.

٧- مانع الخطف (ق ٨٠٥)

لا يمكن عقد زواج صحيح بشخص مخطوف أو محجوز قسراً بقصد الزواج به، ما لم يختّر هو الزواج تلقائياً بعد أن يُفصل عن الخاطف ويجعل في مكان حرّ وآمن.

من الملاحظ أنّ القانون الغربي ١٠٨٩ يتكلّم عن الرجل الخاطف والمرأة المخطوفة أمّا مجموعة قوانين الكنائس الشرقية لا تفرّق بين الرجل والمرأة بل تتكلّم عن الشخص المخطوف الذي يمكن أن يكون الرجل أو المرأة.

٨- مانع الجريمة (ق ٨٠٧)

ينعقد باطلاً زواج يُقدّم فيه شخصٌ على قتل زوج قريبه أو زوجة عينه ليقترن بمن كان هدفاً لجرمه. والزواج باطل أيضاً إذا كان طالبا قتل زوج أحدهما

بالاشتراك المادي أو الادبي.

٩- مانع القرابة الدموية (ق ٨٠٨)

الزواج باطل في الخط المستقيم من القرابة الدموية بين كلّ الاصول وإن علواً، وكلّ الفروع وإن سفلوا. أمّا في الخط المنحرف فالزواج باطل حتى الوجه الرابع بالتضمن. لا يسمح بالزواج ما دام هناك شك من وجود مانع القرابة الدموية في الخط المستقيم أو في الخط المنحرف في الوجه الثاني. ومانع القرابة هنا لا يتعدّد.

١٠- مانع القرابة الاهلية (ق ٨٠٩)

تبطل الزواج في جميع درجات الخط المستقيم وفي الدرجة الثانية من الخط المنحرف وهذا المانع لا يتعدّد.

١١- مانع الحشمة (ق ٨١٠)

ينشأ مانع الحشمة العلنية عن زواج باطل عقبته حياة مشتركة، وعن تسرّ عليّ أو مشتهر، وعن زواج عقده طرفان ملتزمان بصيغة الزواج الكاثوليكي أمام عاقد للزواج مدني، أو أمام خادّم للسّرّ غير كاثوليكي، عقبته حياة مشتركة بين الزوجين. فهذا المانع يبطل الزواج في الدرجة الاولى من الخط المستقيم بين الرجل وأقارب المرأة بالدم، وبين المرأة وأقارب الرجل بالدم. هذا المانع ينشأ أيضاً من زواج مدني أو من زواج كنسي غير كاثوليكي.

١٢- مانع القرابة الروحية (ق ٨١١)

تنشأ عن العمداء قرابة روحية بين العرّاب من جهة والمعمّد ووالديه من جهة أخرى تبطل الزواج.

١٣- مانع القرابة الشرعية (ق ٨١٢)

إنّ العلاقة الشرعية المتولّدة من التبني تبطل الزواج بين المتبنّي والمتبنّي في الخط المستقيم، وفي الدرجة الثانية من الخط المنحرف.

٣-٢ : الرضى الزوجي

الكنيسة تعتبر أن تبادل الرضى بين الزوجين هو العنصر الأساسي الضروري الذي لا غنى عنه «لصنع الزواج» (ق ٨١٧ البند الأول). فإذا انتقص الرضى لا يوجد أي زواج. الرضى يتكون من «عمل إنساني بواسطته يهب كلّ من الزوجين ذاته للآخر ويحصل على ذات الآخر بوثاق لا يجوز الرجوع فيه. ومثل هذا الرضى لا تستطيع قوّة بشرية التعويض عنه إذا لم يتمّ فعلاً».

٣-٣ : عيوب الرضى لجهة العقل أو الوعي

- باطل زواج فاقد الوعي كالسكران أم المنوّم أو المصاب بحمى شديدة أو بداء الصرع أو بأي مرض من شأنه أن يؤثّر على فعل الارادة أو يعطلّها حتى ولو لحين.

- باطل هو زواج من لم يبلغ سن البلوغ ويجهل بالتالي ماهية الزواج ولا يدرك بوعي أنّ الزواج عيش مشترك دائم موجه لإنجاب البنين عن طريق الفعل الجنسي (ق ٨١٩).

- باطل هو زواج من يعيق إدراكه مرض عقلي كالفصام مثلاً أو الصرع أو الهستيريا الحادة (ق ٨١٨).

- باطل هو زواج المصايين بنقص خطير في الحكم الصائب حول حقوق وموجبات الزواج الأساسية لهم وعليهم.

- باطل ايضاً زواج الذي يحول دون تحملهم لمسؤولية الزواج مرض نفسي.

- الغلط في شخص الفريق يجعل الزواج باطلاً (ق ٨٢٠ بند ١). أمّا الغلط في صفة عادية للشخص، حتى لو تسببت بالزواج فلا تجعل الزواج باطلاً إلا إذا كانت هذه الصفة مقصودة قصداً مباشراً وجوهرياً (ق ٨٢٠ بند ٢).

- باطل الزواج الذي يعقد بالغش والخداع والذي ينتهي الى جعل الحياة الزوجية مضطربة بشكل خطير (ق ٨٢٢).

٣-٤ : عيوب الرضى لجهة الإرادة - التلجنة (ق ٨٢٤)

تلجنة كاملة، تلجنة في حلية الديمومة وتلجنة في حلية النسل وتلجنة في حلية الامانة.

- الزواج المشروط هو زواج باطل (ق ٨٢٦).

- الزواج المعقود بالاكره والخوف الشديد أو بالقوة أو بالخوف الاحترامي هو زواج باطل (ق ٨٢٥).

- التدليس يبطل الزواج كأن يخفي أحد عن قرينه صفة ينجم عنها بطبيعة الحال خلل جسيم في الحياة العائلية المشتركة (ق ٨٠١ البند ٢).

٣-٥ : بطلان الزواج

لهذه الأسباب المذكورة أعلاه ولأسباب أخرى تبطل الزواج وقد عدتها القوانين ٨١٨ حتى ٨٢٧ الكنيسة بعد فحص الحالة من قبل المحكمة الكنسية ذات الصلاحية يمكنها إعلان «بطلان الزواج» يعني أنّ الزواج لم يكن قائماً أبداً ومطلقاً. في هذه الحالة يصبح الذي عقد زواجه بهذه الطريقة حراً للزواج ولكن يجب عليه التقيد بالواجبات الطبيعية الناتجة عن اتحاده السابق (ق ٧٨٩).

٣-٦ : التحضير للزواج

لكي تصبح «نعم» الزوجين عملاً حراً ومسؤولاً ولكي ينتج عن العهد الزوجي مفاعيل إنسانية ومسيحية قوية ومستمرة، التحضير للزواج من أهم المسؤوليات: إنّ المثل والتعليم من قبل الأهل وبواسطة العائلات المثالية يبقى الوسيلة الفضلى لهذا التحضير. إنّ دور الرعاية والجماعات المسيحية هي ضرورية لنقل القيم الانسانية والمسيحية والعائلية للعائلات الجديدة. القانون الجديد حول تهيئة المرشحين للزواج (ق ٧٨٣) يفرض إجراءات راعوية جديدة: تهيئة عامة بالوعظ والارشاد، تهيئة خاصة باللقاء الروحي مع المخطوبين، وبعد الزواج متابعة العناية بالمتزوجين الجدد.

٧-٣ : الزواج المختلط والزواج في اختلاف الدين

في بلدان عديدة، إنّ الزواج المختلط (بين كاثوليك ومعمدين غير كاثوليك) أصبح يشكل حالات مألوفة وذلك يتطلب اهتماماً خاصاً من قبل الأزواج والرعاة، إنّ حالات الزواج مع اختلاف في الدين (زواج بين كاثوليك وغير معمدين) يتطلب انتباهاً أشدّ. إنّ اختلاف المذهب لا يجب أن يشكّل عائقاً بوجه طالبي الزواج خاصة اذا نجحوا ان يضع كلّ واحد بتصرف الآخر ما أخذ عن جماعته وأن يتعلّم الواحد من الآخر طريقة عيش الأمانة للمسيح. ولكن الصعوبات من جرّاء الزواج المختلط لا يجب تجاهلها والسبب في ذلك أنّ المسيحيين لم يتخطوا بعد الاثر المرير لانقساماتهم التي قد تؤثر على علاقة الزوجين.

أمّا اختلاف الدين فإنّه يجعل الصعوبات أشدّ وطأة لأنّ الفارق بما يخصّ الايمان ومفهوم الزواج والعائلة والعقيلة الدينية المختلفة يمكن ان تشكّل سبباً للمشاكل الزوجية وخاصة بشأن تربية الاولاد ممّا يهدّد الزوجين بالعيش في عدم اكتراث ديني بعيداً عن أية مسؤولية دينية في لا مبالاة خطيرة.

القانون الحالي المعتمد في الكنيسة يتطلب في حالات الزواج المختلط اذنًا واضحاً من السلطة الكنسية. أمّا في حالة اختلاف الدين فيجب التفسير من المانع لصحة العقد (ق ٨٠٣). الاذن وكذلك التفسير يتطلب من الطرفين معرفة مقومات الزواج الأساسية والتقيد بها والواجبات المطلوبة من الطرف الكاثوليكي بشأن عماد وتربية الاولاد في الكنيسة الكاثوليكية (ق ٨١٤).

ومن الملاحظ أنّه في عدة مناطق وبفضل الحوار المسكوني الجماعات المسيحية تمكنت من وضع خطوط للعمل الرعوي بشأن الزيجات المختلطة؛ والهدف من ذلك هو مساعدة الأزواج لعيش وضعهم الخاص وفقاً لنور الايمان؛ والخطة الرعوية تساعدهم على تحطّي المشاكل والتغلّب عليها من ناحية الواجبات المرتبة على الواحد تجاه الآخر وتجاه جماعاتهم المسيحية؛ تشجعهم على الاستفادة ممّا يجمعهم من الناحية الايمانية واحترام ما يفرقهم.

أما في الزواجات مع اختلاف الدين فالطرف الكاثوليكي له مهمة خاصة: «الزوج الغير مؤمن يتقدّس بزواجه المؤمنة والزوجة غير المؤمنة تتقدّس بزواجها المؤمن» (١ قو ٧، ١٤). إنّ ذلك يشكّل ربحاً روحياً عميقاً للزوج المسيحي وللكنيسة اذا قاد «هذا التقديس» الى الارتداد الحرّ للطرف الغير مؤمن الى الايمان المسيحي. إنّ الحب الزوجي المخلص الصادق الأمين وإنّ ممارسة الفضائل العائلية بتواضع والمشاركة في الصلاة يمكنها أن تحضر الطرف الغير مؤمن أن يحصل على نعمة الارتداد.

٤- مفاعيل سرّ الزواج

ينشأ بين الزوجين بفضل الزواج الصحيح رباط بطبعه دائم واستثنائي (perpétuel et exclusif) بالإضافة الى ذلك في الزواج المسيحي، يتقوّى الزوجان ويتقدّسان بسرّ خاص.

٤-١ : الرباط الزوجي

الرضى الزوجي الذي بواسطته يعطي كلّ من الزوجين ذاته للآخر ويقبل الآخر يشكّل الرباط الزوجي الذي اسسه الله بالذات، مما يجعل أنّ الزواج المقرّر والمكتمل بين معمدين لا يمكن أبداً أن يحلّ.

هذا الرباط الذي يأتي بفعل بشري حرّ يقوم به الزوجان وبفعل إكمال الزواج هو حقيقة لا يمكن الرجوع عنها وتشكّل عهداً بين الزوجين يأخذ الضمانة من أمانة الله بالذات، لذلك لا يمكن للكنيسة أو للسلطة الكنسية أن تقرّر عكس هذه الحكمة الالهية. فالرباط في سرّ الزواج عندما يكتمل الزواج لا يمكن لأية سلطة بشرية لأي سبب كان أن تحلّه، فلا يحلّ إلاّ بالموت» (ق ٨٥٣).

٤-٢ : سرّ الزواج

«بقوة سرّ الزواج الذي يؤهّلهم ليرمزوا عن سرّ الوحدة والحب الخصب المتبادل بين المسيح والكنيسة ويشتركون فيه ، يتعاون الأزواج المسيحيون على تقديس الحياة الزوجية بتقبّلهم الاولاد وتربيتهم. ولهم في حالتهم هذه وعلى مستواهم، المواهب الخاصة

في شعب الله» (نور الامم ١١).

إنّ المسيح هو ينبوع هذه النعمة «كما أنّ الله هو الذي بادر في التقديم، وقطع عهد حب وأمانة مع شعبه، هكذا يتقدّم اليوم مخلص البشر وعروس الكنيسة لملاقاة الأزواج المسيحيين في سرّ الزواج» (فرح ورجاء ٤٨). يبقى المسيح معهم ليعطيهم القوة لكي يتبعوه عندما يحملون صليبه وينهضون بعد السقوط، ويغفرون غفراناً متبادلاً ويحملون أثقال بعضهم البعض ويخضع كلّ واحد للآخر بخوف المسيح (أفسس ٥، ٢١) ويجب الواحد الآخر بحب فائق الطبيعة ومثمر، في افراح حبهم وحياتهم العائلية يعطيهم السيّد المسيح من على هذه الارض النعمة لكي يذوقوا طعم وليمة عرس الحمل.

٥- حلى الزواج ومتطلبات الحب الزوجي

«الحب الزوجي يتضمّن مجموعة تدخل فيها كلّ عناصر الشخص-نداء الجسد والغريزة، قوة الاحساس والمشاعر، توق الروح والارادة- ويرمي الى وحدة شخصية عميقة، تلك الوحدة التي تقود الى أبعد من الاتحاد في جسد واحد، الى تكوين قلب واحد ونفس واحدة، وهو يتطلّب الديمومة والأمانة في حرية الذات المتبادلة النهائية وينفتح على الانحصار (راجع الحياة البشرية ٩). وبكلمة، فالمسألة مسألة ميزات خاصة بكلّ حب زواجي طبيعي، لكن مع ما له من مفهوم جديد لا يطهره ويوطده وحسب، بل يسمو به الى حدّ أنّه يجعل منه تعبيراً «عن قيم مسيحية أصيلة» (إرشاد رسولي في وظائف العائلة المسيحية في عالم اليوم البابا يوحنا بولس الثاني ١٩٨١ عدد ١٣).

٥-١ : وحدة وعدم انفصام الزواج

«الحب الزوجي يتطلّب بطبيعته الوحدة وعدم الانفصام: يصير الاثنان جسداً واحداً» (متى ١٩، ٦). «وهما مدعوان لينموا باستمرار في شراكتهم غير أمانتهما اليومية لوعدهما الزوجي بهبة الذات المتبادلة التامة» (في وظائف العائلة المسيحية عدد ١٩) هذه الوحدة الانسانية تثبّت وتنقّي وتكامل بالوحدة في المسيح التي تتحقّق بسرّ الزواج. تتعمّق بحياة الايمان المشترك وبالاخارستيا التي يحصل عليها الزوجان في وحدتهما. «إنّ هذا الحب الذي يقبل به الزوجان بتعددهما المتبادل ويتكرّس فوق كلّ

شيء بسرّ المسيح يبقى أميناً وغير قابل للانفصام فكراً وجسداً في السرّاء والضرّاء. إنّه لينبذ إذا كلّ زنى وكلّ خيانة وكلّ طلاق. كما أنّ المساواة في الكرامة الشخصية التي يجب أن يعترف بها للمرأة والرجل في الحب الكامل الذي يكنّه الواحد للآخر، تبني بوضوح وحدة الزواج التي أثبتها السيّد المسيح» (فرح ورجاء ١٩، ٢).

من هذا الباب إنّ تعدّد الزوجات (la polygamie) هي منافية للمساواة في الكرامة بين الرجل والمرأة ومنافية للحب الزوجي ولوحدة الشراكة الزوجية التي لا تنقسم.

٢-٥ : الأمانة في الحب الزوجي

الحب الزوجي يتطلّب من الزوجين الامانة المطلقة المتأبّية من طبيعة الزواج بعينه. «إنّ هذا الاتحاد الوثيق، وهو عطاء متبادل بين شخصين، وخير الاولاد، يتطلبان أمانة الزوجين المطلقة ويقضيان بوحدة لا تنحل». (فرح ورجاء ٤٨، ١). الزوجان يمثلان أمانة الله للعهد وأمانة المسيح للكنيسة ويشهدان لهذه الأمانة. ولكن يوجد حالات حيث المساكنة الزوجية تصبح مستحيلة لأسباب مختلفة. في هذه الحالات، الكنيسة تسمح بالانفصال الجسدي بين الزوجين ونهاية المساكنة ويبقى الرباط الزوجي قائماً ولا يمكن للزوجين أن يجريا عقداً جديداً. ففي هذا الوضع الصعب والدقيق يبقى الحلّ الأفضل المصالحة. وإنّ الجماعة المسيحية مدعوة لمساعدة هؤلاء الأشخاص لكي يعيشوا وضعهم الصعب بروح مسيحية وبالأمانة الى العقد الزوجي الذي لا ينقسم (ق ٨٦٣).

نلاحظ في هذه الايام أنّ البعض من الكاثوليك يلجأون الى الطلاق وفقاً لقوانين مدنية ويعقدون زواجاً جديداً. إنّ الكنيسة متمسكة بأمانتها لكلمة المسيح «(من طلق امرأته وتزوج غيرها زنى. وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت غيره زنت)». لذلك لا يمكن للكنيسة أن تقرّ بصحة الزواج الجديد اذا كان الزواج الأول صحيحاً بنظرها. المطلق الذي يتزوج مدنياً لا يمكنه التقدّم من سرّ الافخارستيا ولا يمكنه أن يقوم ببعض المسؤوليات الكنسية. ولا يمكن منح المصالحة الى المطلق والمتزوج ثانية مدنياً إلا اذا ندم واعترف أنّه أخلّ بالعهد الذي هو علامة لأمانة المسيح وقرّر العيش بعفة كاملة (Continençe complète) (في وظائف العائلة المسيحية عدد ٨٤).

٥-٣ : الانفتاح على الاخصاب في الانجاب

«الغاية من تأسيس الزواج والحب الزوجي، في طبيعتهما، إنجاب البنين وتربيتهم وهذان يتوجبان الحب والزواج كما تتوج القمة الجبل» (فرح ورجاء عدد ٤٩). الاولاد هم العطية الفضلى للزواج ويساهمون في خير الوالدين أنفسهم. قال الله ذاته «لا يحسن أن يكون الانسان وحده» (تكوين ٢، ١٨) «ومنذ البدء ذكراً وأنثى خلقهما» (متى ١٩، ٤) أراد الله بذلك أن يشرك الانسان في عملية الخلق وقد بارك الرجل والمرأة قائلاً: انميا واكثرا» (تكوين ١، ٢٨). الاخصاب في الحب الزوجي يمتد الى ثمار الحياة الخلقية والزوجية التي ينقلها الأهل لأولادهم بالتربية. الأهل هم المربون الأول والاساسيون لأولادهم.

لذلك إنّ مهمة الزواج والعيلة الاساسية هي أن تكون في خدمة الحياة.

إنّ الأزواج الذين لم يعطهم الله أولاداً يمكنهم أن يعيشوا حياة زوجية ملاءم بالمعاني الانسانية والروحية والمسيحية. يمكن هكذا لزوجهم أن يشعّ بالاخصاب على مستوى المحبة والتضحية.

٦- الكنيسة البيتية

أراد المسيح أن يولد وينمو ويتزعرع في كنف العائلة المقدسة عائلة يوسف ومريم. الكنيسة ليست سوى «عائلة الله». إنّ نواة الكنيسة منذ البدء كانت غالباً تتألف من الذين «مع أفراد بيتهم أصبحوا مسيحيين» (أعمال ١٨، ٨). رئيس المجمع آمن بالرب مع أهل بيته جميعاً «يا سيدي ماذا يجب علي أن أعمل لأخلص؟ قال: آمن بالرب يسوع تخلص أنت وأهل بيتك» (أعمال ١٦، ٣١). منذ بدء الكنيسة العائلات التي أصبحت مؤمنة كانت تشكل الخميرة الصالحة في عالم غير مؤمن. في أيامنا هذه وفي عالم غريب أحياناً يحارب الايمان إنّ العائلات المؤمنة لها أهمية قصوى في نشر الايمان الحي والنير والمنير. لأجل ذلك يسمي المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني تسمية قديمة للعائلة اذ يقول أنّها كنيسة بيتية (Ecclesia domestica). في هذه الكنيسة البيتية الأهل يصبحون بالكلمة والمثل المبشرين الأول والعائلة تصبح المدرسة الأولى للحياة المسيحية وللغنى الانساني

حيث يتعلّم الانسان الفرح والحب الأخوي والغفران والتسامح والصلاة...

لا بدّ أن نذكر الاشخاص الذين لا عائلة لهم (Personnes Célibataires) منهم من يبقى بدون عائلة إنسانية أحياناً بسبب الفقر وأحياناً بسبب القرار في عيش روح التطويات في خدمة الله والقريب بطريقة مثلى. هؤلاء يجب فتح باب «الكنائس البيئية» وباب الكنيسة الكبرى الجامعة أي العائلة الكبرى «لا أحد بدون عائلة في هذا العالم: الكنيسة هي بيت الجميع وعائلة الجميع وبنوع خاص المهقون والمثقلون» (متى ١٨، ٥).

باختصار

- يقول القديس بولس: «أيها الرجال، أحبوا نساءكم، كما أحبّ المسيح الكنيسة... إنّ هذا السرّ لعظيم، وأعني به سرّ المسيح والكنيسة» (أفسس ٥، ٢٥).

- «الزواج وثاق وضعه الخالق وخصّه بقوانين، ينشئ به الرجل والمرأة شركة حياة شاملة بينهما عن طريق تراض شخصي لا رجوع عنه، ويهدف بطبيعته الى خير الزوجين وإنجاب البنين وتربيتهم. هذا الوثاق بين المعمدين رفعه السيد المسيح الى درجة السرّ» (ق ٧٧٦).

- يعني سرّ الزواج اتحاد المسيح بالكنيسة. يعطي هذا السرّ للرجل والمرأة النعمة لكي يحب الواحد الآخر كما أحبّ المسيح كنيسته، نعمة السرّ تكمل حب الزوجين الانساني وتثبت وحدتهما الغير قابلة للانفصام وتقديسهما في المسيرة على طريق الحياة الأبدية.

- يتأسس الزواج على الرضى المتبادل بين الفريقين المتعاقدين، أي على الارادة في العطاء المتبادل والأبدي بهدف العيش في عهد من الحب الأمين والمثمر.

- يفرض الزواج على الزوجين حياة مشتركة في الجماعة الكنسية لذلك يجب الاحتفال بالزواج بشكل علني في إطار الاحتفال الليتورجي أمام الكاهن (وهو شاهد موصوف في الكنيسة أو أمام الشماس) والشهود وجماعة المؤمنين.

- الوحدة والانحلال والانفتاح على الاخصاب في الانجاب هي صفات أساسية للزواج. تعدّد الزوجات مناف لطبيعة الزواج من ناحية الوحدة، والطلاق يفرّق ما جمعه الله، ورفض الانجاب يحوّل الحياة الزوجية عن هدفها الأسمى أي الولد.

- من يطلق ويتزوج يتصرّف ضد مخطط الله والشرعية الالهية التي علمها السيّد المسيح. المطلق ليس منفصلاً عن الكنيسة ولكن لا يمكنه التقدّم من المناولة فيمكنه إكمال حياته المسيحية بتربية الاولاد على الايمان.

- العائلة المسيحية هي المكان حيث الولد يحصل على بشرى الايمان الاولى لذلك يدعى البيت العائلي «الكنيسة البيتية» وهو جماعة نعمة وصلاة، مدرسة فضائل إنسانية ومحبة مسيحية.

يا يسوع، يا ابن الله، وربّ الحياة، يا من تجسدت وعشت في عائلة وقدّستها. قدّس عيالنا واجعلها تعيش حياتها رسالة تنشر اسمك القدوس في كل مكان وتكون عائلاتنا مسكناً لك ولأبيك وروحك القدوس الى الأبد. آمين.